

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٧٢

الثلاثاء، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

بوصف أوروغواي من المشاركين في تقديم القرار ٢٣٤/٦٧ بء، فإنها ترحب بترحيب خاص باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وتتقدم أوروغواي بخالص الشكر إلى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، السفير بيتر ولكوت، على الجهود التي بذلها وعلى مهارته الدبلوماسية، مما جعل من الممكن أن نعتمد هذا الصباح صك سوف يسهم، إن طبق بحسن نية، في تعزيز نظام دولي ملزم قانونا لتنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونود أيضا أن نشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلع به الرئيس السابق للمؤتمر، السفير روبرتو غارسيا موريتان.

شارك بلدنا مشاركة نشطة وبناءة طوال عملية التفاوض على الاتفاق في إطار مؤتمري الأمم المتحدة المعنيين بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، اللذين عُقدوا لهذا الغرض. في ختام المؤتمر التفاوضي الأخير، أعربت أوروغواي عن رغبتها في التوصل إلى نص أكثر طموح وأشمل، على أن يكون نطاقه من الاتساع بحيث يجعل من

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاسبر مارتينس (أنغولا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٩٤ من جدول الأعمال (تابع)

نزح السلاح العام والكامل

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالزملاء والوفود الموجودين في القاعة بعد ظهر هذا اليوم. وأتوجه ببياني هذا لهم، وللسجيل الرسمي للجمعية العامة. وأتكلم باسم وفد أوروغواي.

يؤيد وفد بلدي البيان السياسي الذي أدلى به ممثل المكسيك (انظر A/67/PV.71) بالنيابة عن ٨٩ من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والبيان الذي أدلت به كولومبيا (انظر A/67/PV.71) بالنيابة عن مجموعة أصدقاء معاهدة تجارة الأسلحة المنتمين إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



كما تود أوروغواي أن تؤكد مجددا موقفها الأصلي الداعي إلى عدم السماح بأي نوع من التحفظات على المعاهدة. ورغم أن المعاهدة تشملها بالفعل، فإن بلدي سوف يتوخى الحرص في الحفاظ على سلامة المعاهدة وكفالة بقاء المواد التي تتعلق بنطاق المعاهدة والأعمال المحظورة وعمليات التقييم الوطنية دون تغيير، حيث أنها أهم جزء من أجزاء الاتفاق وأكثرها حساسية.

أخيرا، ترى أوروغواي أن التطوير المستصوب للنظام المتفق عليه في المستقبل ينبغي أن يجعل جميع الالتزامات المتعلقة بنظام المراقبة تنطبق على المواد التي تنظمها المادتان ٣ و ٤ من المعاهدة. وترحب أوروغواي ترحيبا حارا بالخيار المنصوص عليه في المادة ٢٣ بأن تطبق الدولة بشكل مؤقت المعاهدة قبل بدء نفاذها. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول إلى الشروع في عملية التصديق على المعاهدة، وبالتالي التعجيل ببدء نفاذها.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تفخر الولايات المتحدة بأنها تمكنت من المشاركة في تقديم القرار ٢٣٤/٦٧ بآراء والتصويت لصالحه، واعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. إن المعاهدة قوية ومتوازنة وفعالة وقابلة للتنفيذ، ونعتقد أنها يمكن أن تحظى بدعم واسع. وننضم إلى الآخرين في تهنئة السفير بيتر ولكوت على جهوده الدؤوبة في توجيه المفاوضات.

هذه المعاهدة هي نتاج مفاوضات طويلة ومكثفة، وأعرف أنه ما من دولة، بما فيها بلدي، حصلت على كل ما سعت إليه في النص النهائي. غير أن النتيجة صك ينجح في رفع مستوى المعايير المشتركة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية مع المساعدة على كفالة عدم عرقلة التجارة المشروعة في هذه الأسلحة بدون مبرر.

الممكن تنظيم جميع الأسلحة التقليدية وأنواع ذخائرها كافة، وأجزائها ومكوناتها وما يرتبط بها من تكنولوجيا. ومع ذلك، فقد أدركت أيضا أن مشروع النص، في ذلك الوقت وذلك السياق، يمثل كل ما هو ممكن سياسي. في هذا الصباح، جددت أوروغواي التأكيد أن معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدت للتو تشكل خطوة مهمة نحو تجارة دولية تتحلى بقدر أكبر من المسؤولية في الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها.

أوروغواي أحد أكبر المؤيدين وأشدّهم حماس للعديد من أحكام الاتفاق. لقد كان من المهم أهمية خاصة إدراج الذخائر بأنواعها وأجزائها ومكوناتها في نظام المعاهدة، واحترام القانون الإنساني الدولي في إطار معايير الإذن بعمليات النقل، ومراعاة البعد المتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، في جملة أمور، في تقييم عملية نقل الأسلحة.

تفرض المعاهدة على الدول واجب الالتزام بنظامها في العديد من الجوانب المتعلقة بتحديد الأسلحة وتجارتها التي تنظمها المعاهدة. ويقر بلدي بأنه من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة على الصعيد المحلي، لا بد من تعديل التشريعات الوطنية واستكمالها وفقا للمعايير والقواعد الجديدة المنصوص عليها في المعاهدة. وتقدر أوروغواي ذلك باعتباره وسيلة لتعزيز أنظمتها الرقابية المحلية وجعلها أكثر فعالية في مواجهة التحديات الجديدة التي تشكلها التجارة المسؤولة بالأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويرى وفد أوروغواي في هذه المعاهدة نظام قيد التطوير سوف يمكننا تنفيذه من تحديد مواطن القوة والضعف فيه. ولذلك فإننا نؤيد، حين تقتضي الظروف ذلك، النظر في التطورات التي تستجد في ميدان الأسلحة التقليدية، وإدراجها، على النحو المبين في المادة ١٧-٤ (أ).

النقل المسؤول للأسلحة التقليدية. نحن مقتنعون بأن التصديق الواسع على المعاهدة والتنفيذ السريع لها من جانب الدول من شأنه أن يساعد كثيرا في تقليل الآثار الإنسانية والإنمائية الناجمة عن إساءة استخدام الأسلحة التقليدية. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن الفقرة ٣ من المادة ٦ تشكل إسهاما هاما في هذا الجهد. وفي حين أن الحكم ليس شاملا أو مفصلا كما كنا نود، فإنه يشمل تلك الجرائم، ولا سيما جرائم الحرب، التي ترتكب عادة باستخدام الأسلحة التقليدية. وهو يؤكد من جديد أن جرائم الحرب لا ترتكب في النزاعات المسلحة الدولية فحسب، بل وفي النزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي.

ونفهم أن عبارة "جرائم حرب على النحو الوارد تعريفه في الاتفاقات الدولية التي تكون طرفا فيه" تشمل، في جملة أمور، الانتهاكات الجسيمة للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وهي صكوك تحظى بالعالمية. كما تتضمن الفقرة ٣ من المادة ٦ مختلف جرائم الحرب الوارد تعريفها في البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالنسبة للدول الأطراف في تلك الاتفاقات. وبطبيعة الحال، فإن تدابير الحظر المنصوص عليها في المادة ٦ تكملها التدابير المنصوص عليها في المادة ٧. وأخيرا، فإننا نفهم أيضا أنه لا يوجد في المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يحد، بأي طريقة، أو يمس بقواعد القانون الدولي القائمة أو الناشئة لأغراض غير أغراض المعاهدة، وأن قواعد القانون الدولي العرفي لا تزال تنطبق بصورة تامة على جميع الدول بصرف النظر عن المعاهدة.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر نيوزيلندا أن تؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل المكسيك باسم ٩٨ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. أوكلت الجمعية العامة مهمة صعبة للغاية إلى ما وصفته بمؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة.

ظلت المفاوضات متفقة مع الولاية الأصلية المتعلقة بها المنصوص عليها في القرار ٤٨/٦٤، الذي دعا إلى التفاوض على معاهدة مع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية، وإجراء المفاوضات بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية على أساس توافق الآراء. وتظل قاعدة توافق الآراء هامة للولايات المتحدة؛ تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية عندما تتمكن من اتخاذ القرارات بتوافق الآراء.

وكما دعت الولايات المتحدة منذ البداية، فإن المعاهدة تضع حدا أدنى - لا حدا أعلى - للسياسات والممارسات الوطنية المسؤولة الخاصة بتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وتنتقل إلى أن يصبح لدى جميع البلدان نظم وإجراءات مراقبة وطنية فعالة لإدارة عمليات نقل الأسلحة التقليدية، على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة بالفعل.

ونعتقد أن مفاوضاتنا أسفرت عن معاهدة تنص، في المادة ٦، على معيار واضح يحدد متى يكون نقل الأسلحة التقليدية محظورا محظورا مطلقا. تعكس المادة القانون الدولي القائم وتوسع نطاقه، في الفقرة ٣، بفرض حظر محدد على نقل الأسلحة التقليدية عندما تكون الدولة الطرف على علم بأنها ستستخدم في ارتكاب جريمة إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو حروب محددة وغيرها من الجرائم. تطالب المادة ٧ الدولة الطرف بإجراء تقييم على الصعيد الوطني لخطر استخدام الأصناف المقترح تصديرها في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تيسير ارتكابها، وأعمال الإرهاب أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. توفر هاتان المادتان معا، إطارا قويا وتكميليا من شأنه أن يعزز قرارات النقل المسؤول من قبل الدول الأطراف.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة باعتباره خطوة هامة إلى الأمام في القانون الدولي تحدد معيارا جديدا لجميع عمليات

توليها نيوزيلندا اهتماما خاصا حتى خارج سياق مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة. إنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، الأسلحة التي تلحق أشد الضرر بالاستقرار والأمن البشري على الصعيد العالمي.

نحن نفسر "الذخائر" في المادة ٣ على أنها تعني الذخائر بأنواعها.

ونحن نفهم الإشارة إلى "المبادئ" في الفقرة ١ من المادة ٥، المعنونة "التطبيق العام"، على أنها مجرد بيان لأمر واضح. وسيظل ميثاق الأمم المتحدة دائما الإطار المرجعي الواسع للعلاقات بين الدول الأعضاء، ولكن أحكام المعاهدة ستنظم نقل الأسلحة التقليدية بين تلك الدول ذاتها.

ونيوزيلندا ستفسر بصورة فعلية مفهوم الخطر الكبير المشار إليه في المادة ٧ بوصفه معيار الإذن أو عدم الإذن بنقل شحنة أسلحة معينة باعتباره الخطر الجسيم، وهو المعيار الذي نحن على دراية تامة به. وسيظل الإطار المرجعي لنيوزيلندا في ما يتعلق بعمليات النقل المحظورة بموجب الفقرة ٣ من المادة ٦ محكوماً بالمجموعة الكاملة من التزاماتنا في إطار القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك، بطبيعة الحال، البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧.

وستكون الشفافية عاملا محوريا في التنفيذ الفعال للمعاهدة. ونحن لا نرى مبررا لأن تحجب أي دولة معلومات ذات صلة بعمليات نقلها للأسلحة التقليدية، سواء استنادا إلى الحساسية التجارية أو الأمن القومي.

وننوه بالنقطة الواردة في الديباجة بشأن قانونية امتلاك واستخدام الأسلحة التقليدية، في جملة أمور، لأغراض الأنشطة الترفيهية والرياضية. ويسرنا أن المعاهدة لا تفرض قيودا إضافية على عامة الناس الذين يرغبون، لأغراض ترفيهية ورياضية، في السفر إلى الخارج ثم العودة إلى ديارهم ومعهم أسلحتهم.

تمثلت المهمة في وضع صيغة معاهدة تسد الفجوات بين المواقف شديدة التباين، والمصالح شديدة الاختلاف ومستويات الطموح المتفاوتة. لذلك تلاحظ نيوزيلندا، مع الثناء على جميع الأطراف المعنية، الاتفاق الواسع بشكل استثنائي بشأن المعاهدة الذي تحققت في مؤتمر الأسبوع الماضي. لم يصل الاتفاق إلى حد توافق الآراء، ومن ثم، بطبيعة الحال، تطلب عقد هذه الجلسة للجمعية العامة - وهو وضع، كما أوضح رئيس المؤتمر في تقريره لنا، ينبغي ألا ينتقص مما حققه المؤتمر.

وتهنئ نيوزيلندا ذلك المؤتمر، ولا سيما السفير ولوكوت والذين عملوا عن كثب معه. لقد قاموا بعمل رائع، وفعلوا ذلك بطريقة مفتوحة وشفافة جدا.

ورغم أن الاعتماد الرسمي لم يتسن في الأسبوع الماضي، يسرنا أن التأخير في اعتماد المعاهدة كان مسألة أيام فحسب. إن نص المعاهدة ليس ما كانت تتمناه نيوزيلندا، شأنها شأن آخرين كثيرين. لكن، الوقت الإضافي المتاح للتوصل إلى اتفاق منذ تموز/يوليه الماضي لم يذهب سدى بالتأكيد. ما لدينا الآن هو بالفعل اتفاق جيد والاتفاق الجيد أفضل بكثير من النص الذي تم تعميمه في ٢٦ تموز/يوليه العام الماضي.

وأغتنم هذه الفرصة لأسجل بعض نقاط التفاهم. يجب على جميع الدول تفسير أحكام المعاهدة بطريقة تتفق مع غرض المعاهدة ومقصدها. وبناء على ذلك، نتوقع أن تخضع جميع المعاملات المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الهدايا وعمليات الإعارة والاستئجار، لمقتضيات المعاهدة. إن أي شيء أقل من ذلك سيكون معيارا جزئيا ويقوض القيمة الحقيقية لما حققناه باتخاذ القرار ٢٣٤/٦٧ بآء اليوم.

وبالمثل، فإن عمليات نقل جميع الأسلحة التقليدية ينبغي تقييمها وفقا لنظام المعاهدة. لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لأي استثناء من تغطية المعاهدة. هذا ضروري بصفة خاصة في سياق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي

وبينما نمضي قدما، سنبقي على ذلك الفريق الذي يضم في صفوفه دبلوماسيين وعاملين في المجتمع المدني وأشخاصا من القطاع الصناعي وسياسيين والرأي العام. وأود أن أشيد بجميع من شاركوا في الرحلة الطويلة، ورسالي إلى المؤتمر اليوم هي: "فلنمض قدما معا. لا تنتظروا إلى الوراء في غضب. فلنتخذ الخطوة التالية".

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أستراليا عن سعادة حقيقية باشتراكها مع البلدان الأخرى التي وضعت نص المعاهدة - الأرحنتين وفنلندا وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة واليابان - في تقديم القرار ٨٩/٦١، والذي كان أول قرار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠٠٦، والآن في التوصل إلى قرار اليوم التاريخي ٢٣٤/٦٧ بآء. وهو ليس انتصارا للأمم المتحدة فحسب؛ ولكن الأهم من ذلك بكثير هو أنه، ويجب أن يكون كذلك، انتصار للملايين من البشر في جميع أنحاء العالم الذين يتضررون في كل دقيقة جراء العنف المسلح نتيجة للتجار غير المشروع بالأسلحة. وهو سيسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. وسينفذ أرواحا.

والمعاهدة قوية ومتوازنة. وكما قال رئيس الجمعية العامة في هذا الصباح، فإنها معاهدة قوية وقابلة للتنفيذ. وهي تضع، للمرة الأولى، أساسا متينا لنظام عالمي ينظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية على أساس معايير مشتركة متفق عليها. وسترسي أعلى معايير التنظيم والشفافية وحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية الممكنة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. وستساعد في منع نقل الأسلحة بصورة غير مسؤولة. وهي تتضمن أيضا الذخائر والأجزاء والمكونات، وهو أمر بالغ الأهمية؛ حيث أنه بفرض ضوابط فعالة على الذخيرة، سيصبح العدد الكبير من الأسلحة غير المشروعة المتداولة أقل

وستعمل نيوزيلندا الآن من أجل التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وسنكون حريصين على الوصول إلى عتبة الخمسين دولة اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونحن على أهبة الاستعداد لمساعدة بلدان منطقتنا أو غيرها من البلدان التي ترغب في بلوغ ذلك الهدف عينه.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

لقد شعرنا بخيبة أمل يوم الخميس الماضي لأن النجاح قد أرجى. واتخذنا اليوم قرارا سينفذ الأرواح. ولقد كان القرار الصائب، ونحن فخورون به.

وأطلعت اليوم على بيانات لرئيس وزراء بلدي ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء وكنت على اتصال مع وزير الدولة في الخارجية البريطانية، السيد أليستر بيرت، الذي تابع المفاوضات بقلق شديد على مدى الأسبوعين الماضيين. وهذا نجاح عظيم للأمم المتحدة اليوم، ونحن في المملكة المتحدة فخورون للغاية بذلك.

وما حققناه اليوم هو نتاج عشر سنوات من حملات التوعية وسبع سنوات من المفاوضات. ولكن يجب علينا الآن أن نتطلع إلى الأجيال القادمة التي ستجد فرصة أفضل لأن تعيش حياة آمنة يسودها السلام إذا حققت معاهدة تجارة الأسلحة ما بشرت به. وعلينا تحقيق ذلك. وقد أظهرنا اليوم ما الذي يمكن للأمم المتحدة أن تحققه.

فلدينا نص قوي. وضعناه معا. ولكن تنفيذ هذا النص على الصعيد العالمي هو الذي سيحدث التغيير الحقيقي. والمملكة المتحدة على استعداد للقيام بدورها. وسنعمل مع الآخرين لضمان أن تثبت المعاهدة أهميتها. وعليه، فإن الذي حققناه اليوم يمثل معلما هاما على طريقنا نحو عالم أفضل، ولكنه مجرد جزء من العملية. ولا يمكننا أن نخلد إلى الراحة الآن. فالיום هو نهاية البداية. وغدا، نبدأ العمل الفعلي من أجل تغيير حياة الناس وتحسين المستقبل.

السيد هوغ (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن اليوم يوم تاريخي حقا. فبعد سنوات طويلة من العمل الشاق ومحاولتين فاشلتين، حققنا أخيرا هدفا وأبرمنا معاهدة لتجارة الأسلحة. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للعمل الممتاز الذي أنجزه السفير بيتر وولكوت، ممثل أستراليا، الذي ترأس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، وكذلك لروح التفاني والمهنية التي أظهرها فريقه. لقد كانت العملية صعبة ومعقدة ولكن الغالبية العظمى من الدول، التي عملت بجد من أجل التوصل إلى معاهدة قوية وفعالة، قادتها بعزيمة لا هواده فيها وبروح مفعمة بالأمل. وها نحن نحني الثمار اليوم.

ونحن لن نضيف الكثير إلى ما قيل بالفعل بالنيابة عنا وبالنيابة عن العديد من البلدان الأخرى في البيان المشترك الذي أدلى به ممثل المكسيك. ونريد التأكيد على أن المعاهدة تشكل إطارا جيدا لتنظيم تجارة الأسلحة العالمية بطريقة تحد من المعاناة الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن ثمة مكانة بارزة وقوية لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني في نص المعاهدة. والأحكام المتعلقة بالأعمال المحظورة وتقييم التصدير تجسد مجموعة القوانين هذه بصورة شاملة.

وسررنا أيضا لأن خطر العنف الجنساني والعنف ضد النساء والأطفال، هما من بين المعايير التي يتعين تقييمها قبل ترخيص التصدير.

ترتبط الأحكام المتعلقة بحظر نقل الأسلحة بالانتهاكات الجسيمة لجميع الالتزامات الدولية المترتبة بموجب الاتفاقات الدولية، التي تتضمن بوضوح التزامات متعلقة بحقوق الإنسان. كما تحظر أيضا عمليات نقل الأسلحة التي تستخدم في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المعاهدة على نحو لا لبس فيه على الالتزام بعدم الإذن بالنقل، في حال وجود احتمال كبير، أن تترتب عواقب وخيمة، مثل حدوث

خطرا. كما تشتمل المعاهدة على أحكام تتعلق بالتعديلات لكي يتسنى تطويرها وتحسينها.

وكان الدافع الرئيسي لأستراليا من البداية، في التزامها بوضع معاهدة لتجارة الأسلحة، هو شواغلها الإنسانية. ونحن مدينون بها للملايين، الذين هم في الغالب من أشد الفئات ضعفا في المجتمع والذين يخيم الاتجار الدولي غير المسؤول وغير المشروع بالأسلحة على حياتهم.

وأود أن أشيد بما أظهره زميلي السفير وولكوت وفريقه بالكامل من حنكة دبلوماسية ورباطة جأش خلال الشهر التي سبقت مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة وفي أثنائه. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الدؤوب لسلف السفير وولكوت، السفير روبرتو غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين، الذي مكنا إسهامه وكذلك إسهامات الكثيرين غيره من الوصول إلى النتيجة التي وصلنا إليها اليوم.

واعتماد المعاهدة اليوم معلم تاريخي حقا، ولكنه، وكما قال آخرون، مجرد بداية. ولكي تكون المعاهدة فعالة وتحدث تغييرا حقيقيا في حياة ملايين البشر المتضررين من الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإنه لا بد من تنفيذها. وكما قال آخرون، فإن مسؤوليتنا الخاصة بصفتنا الذين وضعوا نص المعاهدة لا تنتهي هنا. وأستراليا ستدعو، بالاشتراك مع غيرها من واضعي النص وشركائهم، إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وقد تعهد وزير خارجية أستراليا، سانتور كار، في تموز/ يوليه الماضي بتقديم مليون دولار أسترالي من أجل إنشاء صندوق مساعدة متعددة الأطراف لمساعدة البلدان الأقل نموا على تنفيذ المعاهدة. وسنواصل تشجيع توسيع نطاق الدعم للتدابير الرامية إلى المساعدة في التنفيذ الفعال للمعاهدة بعد دخولها حيز النفاذ. وتتعهد بالتعاون البناء مع جميع أعضاء المجتمع الدولي لتنفيذ المعاهدة التي ستحدث تغييرا حقيقيا.

الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والأحكام التي تمنع خطر تحويل الوجهة. وتبعث برسالة قوية إلى المجتمع الدولي، وترسي معيارا دوليا قويا. ونظرا للطابع العالمي المتزايد، لن تتيح القيام بأعمال غير قانونية.

ونرحب أيضا بحقيقة أن النص الذي اعتمدها اليوم يترك مجالا للتحسين في المستقبل، سواء فيما يتعلق بتكنولوجيا الأسلحة، وكذلك بتنفيذ نظمها. ونحن نشاطر التقييم بأن هذه المعاهدة هي بمثابة حل وسط أعد بدقة بين جميع أطراف الأطراف المتفاوضة. وبينما عادة مما تترك الحلول الوسط كل طرف غير مسرور بشكل متساو، فإننا نشعر بوجود رضا واسع النطاق. وينبغي لنا أن نكون ممتنين للفرصة التي يتيحها الآن هذا القرار. وستفيد المعاهدة ليس فقط أجيالنا، بل الأجيال المقبلة أيضا. التي ستسائلنا عن تنفيذها السليم والمخلص.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ أن بدأنا رحلتنا، قادمين من نواحي عدة. وحققنا اليوم معا علامة بارزة هامة. لكن يتعين أن تستمر هذه الرحلة المشتركة إذا ما أردنا أن تثمر جميع جهودنا المشتركة. وما فتئت ألمانيا تشارك بنشاط في هذه العملية منذ البداية، وسوف نواصل بمزيد من القوة عندما يتعلق الأمر بتفعيل المعاهدة، أولا، من خلال الدفع في اتجاه دخولها حيز النفاذ بشكل مبكر، وإضفاء الطابع العالمي على عضويتها، والأهم من ذلك من خلال تسريع تنفيذ أهم أحكامها بأسرع طريقة ممكنة، حتى قبل دخولها حيز النفاذ. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لمساعدة تلك البلدان التي تطلب الدعم فيما يخص إنشاء أو تحسين نظم مراقبتها. ويشكل ذلك أولوية. ويجب علينا أن نتعاون جميعا في هذا الخصوص.

بعد مرور سنوات من المفاوضات في الأمم المتحدة وسنوات عدة من الأعمال التحضيرية الأولية، انتصرت دبلوماسية الشجعان لحسن الحظ. إن اليوم يوم سعيد لسلم وأمن جميع الشعوب في العالم.

انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى الالتزامات التعاهدية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إننا سوف نقوم بتطبيق أحكام المعاهدة على مجموعة واسعة من الأسلحة التقليدية، كما تشجعنا المعاهدة على ذلك. وتتطلع النرويج إلى التعاون مع الدول الأخرى بشأن تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ونحن على استعداد للشروع في العمل الذي ينتظرنا.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أقرت الأمم المتحدة اليوم بمسؤوليتها، واتخذت إجراءات هادفة إلى تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة. وسيدخل هذا اليوم كتب تاريخ الأمم المتحدة بوصفه علامة بارزة هامة. واتخذت الجمعية العامة، وهي تواجه الاختيار بين إنقاذ الأرواح والتغاضي عن مسؤوليتنا المشتركة، بأغلبية كبيرة، القرار الصائب المتمثل في اعتماد نص معاهدة تجارة الأسلحة. كنا نود الاحتفال بهذه اللحظة، بعد الدورة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة. لكن كما أشار إلى ذلك زميلي البريطاني في ذلك الوقت، فقد كان ذلك نجاحا مؤجلا.

تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.71) والإعلان الذي أدلى به ممثل المكسيك (انظر A/67/PV.71) باسم مجموعة كبيرة من البلدان. ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا الخالص لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، السفير ولكوت، وفريقه على جهودهما الهائلة وقيادتهما الشاملة والقوية والصادقة لمداولاتنا. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الذين قاموا بدورهم الأساسي لتحقيق نجاح معاهدة تجارة الأسلحة يسروا العملية، ولا سيما زملاء، موظفو الأمم المتحدة وممثلو المجتمع المدني. لدينا معاهدة جيدة معروضة علينا تشمل مجموعة معايير صارمة للحظر والتقييم، بما في ذلك فيما يخص القانون

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تودي بأكثر عدد من الضحايا في العالم. ولذلك، كان من الضروري أن تشملها المعاهدة، إلى جانب تصدير الذخائر لتلك الأسلحة. وتقوم المعاهدة حقا بذلك. وبطبيعة الحال، حشدت هذه المسألة اهتمام أكثر البلدان المتضررة من الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، أرحب بالتزام الزملاء الأفارقة والمجتمع المدني.

أخيرا، تود فرنسا الإشادة بالرئيس بيتر ولكوت وسلفه السفير روبرتو غارسيا موريتان، اللذين أدارا أعمال المؤتمرين المتعاقبين. وبفضل التزامهما، حصلنا على معاهدة جيدة، وحققنا نجاحا كبيرا.

السيد رومان - موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في تاريخ البشرية، ثمة أحداث مهمة ومتميزة، وثمة جميع الأزمنة الأخرى. ويشكل اليوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، علامة بارزة مهمة ومتميزة في تاريخ المنظمة. لقد اعتمدت الجمعية العامة اليوم معاهدة تجارة الأسلحة بأغلبية ساحقة.

أود من خلال الجمعية العامة، الإعراب عن تهنئي لأولئك الذين وجهونا خلال المراحل الأخيرة من العملية الطويلة للمفاوضات. كما أود الإشادة بالسفير بيتر ولكوت على عمله الممتاز على رأس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي مهد الطريق لاعتماد ذلك الصك الدولي الهام.

وأقدم بالتهاني الحارة إلى فريقه، وإلى الميسرين وموظفي الأمانة العامة الذين عملوا معه خلال الأسبوعين اللذين شهدا مفاوضات مكثفة.

ولا يسع وفد بلدي إلا أن يذكر الجهود التي بذلها زميلي وصديقي ممثل أمريكا اللاتينية، الذي كان في طليعة هذه العملية لما يقارب الست سنوات. وأشير هنا إلى السفير روبرتو

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن هذه اللحظة هي لحظة تاريخية. لقد اعتمدنا للتو نصا تاريخيا. وقدمت الأمم المتحدة استجابة مناسبة للتحدي الأمني العالمي في مجال حساس بشكل خاص، يكمن في صميم سيادة الدول. ويعود ذلك النجاح قبل كل شيء إلى مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد خلال الأسبوعين الماضيين. وفي الواقع، أسفر المؤتمر عن التوصل إلى توافق آراء بين جميع الدول، باستثناء تلك الدول التي انتهكت بالفعل التزاماتها الدولية. وربما لا يشكل ذلك توافق آراء كامل بالمعنى القانوني للكلمة، لكنه يشكل مظهرا من مظاهر الوحدة السياسية. لقد أبانت الأمم المتحدة بأنها قادرة على القيام بالعمل المتعدد الأطراف على نحو فعال، الذي نتشبت به بقوة.

لقد قدمنا للتو معاهدة طموحة للمجتمع الدولي، لتنظيم تجارة الأسلحة. وستجعل المعاهدة من الممكن تعزيز السلام والأمن الدوليين. وتضع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في صلب المعايير التي ينبغي أن تحترمها الدول الأطراف. وسوف تجعل من الممكن القيام على نحو فعال بمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم، وبالتالي مكافحة الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية.

وطرحت عملية التفاوض العديد من التحديات. ولم تفرط الحلول الوسط التي جرى التوصل إليها أبدا، في ما هو ضروري للتوصل إلى نص متماسك. وأشير على وجه الخصوص إلى نطاق المواد والأنشطة المشمولة، وطبيعة المعايير والأحكام المرتبطة بالشفافية، والأحكام المتعلقة بشكل خاص بالتصدي لتحويل الوجهة والفساد، والشواغل المرتبطة بالعبور وإعادة الشحن والسمسرة. وكان من المهم أيضا تحقيق التوازن بين المصدرين والمستوردين. واستندت الشواغل المتعلقة بالقدرة على توقع إبرام العقود، واتفاقات التعاون في مجال الدفاع، إلى أسس متينة.

ويبرو - شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى - على استعداد للتعاون مع الآخرين لتحقيق ذلك الهدف الرئيسي.

وينبغي أن تشرع حكومات بلداننا في تحليل الآثار الجديدة المترتبة على النص فيما يتعلق بتشريعاتنا المحلية التي يتعين تعديلها كي يتسنى لنا التوقيع والتصديق على المعاهدة. وتلك مهمة يتعين القيام بها على الصعيد المحلي في بلداننا الآن. ووفد بلدي على ثقة من أن الآلية التي اعتمدها اليوم ستدخل حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. غير أنه لن يكون ثمة أثر للمعاهدة على الحالة الراهنة ما لم يشارك المنتجون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة التقليدية في ذلك الجهد الجماعي. وندعوهم إلى مساعدتنا على تشغيل تلك الآلية.

ولا شك أن المسألة التي ينبغي أن نأخذ بها في الاعتبار دائما، تتمثل في تحسين المعاهدة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية المتوقع حدوثها في مجال الأسلحة التقليدية. تحقيقا لتلك الغاية، فإن المعاهدة تتمتع بآلية من شأنها أن تجعل ذلك التطور ممكنا. وتبعا لوتيرة التغيير في التطورات التكنولوجية الجارية، فإنه يتعين استكمال المعاهدة في الوقت الفعلي كي لا تصبح قديمة في وقت قريب.

لقد استخدمت الجمعية العامة الأدوات المتاحة اليوم للنظام الديمقراطي الدولي الذي يضع الجميع على قدم المساواة. وبذلك فقد استبعدت الدعوة إلى ممارسة حق النقض عبر أصوات الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، وهي التي تسعى إلى العيش في سلام. غير أننا اتخذنا خطوة كبيرة إلى الأمام لصالح الأغلبية العظمى. وبوسعنا أن نطمئن اليوم إلى أن العمل الذي كان ينبغي القيام به قد تم على النحو المطلوب.

السيد روسينثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أهني السفير بيتر وولكوت، ممثل أستراليا على عمله، وعلى سائر الجهود التي بذلها طوال أسبوعي المفاوضات التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة

غارسيا موريتان، الذي عمل معنا من خلال وفد الأرجنتين. ونود أن نعرب له عن تقديرنا وامتناننا.

تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك باسم ٩٨ بلدا، والبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، نود أن ندلي ببعض النقاط المحددة بصفتنا الوطنية.

يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن نبرز أحد الجوانب الهامة لتعددية الأطراف. وأشار إلى أننا قد تمكنا مرة أخرى من التفاوض في إطار الأمم المتحدة على نص معاهدة تتناول المسائل الحساسة المتصلة بأمن الدول، والناشئة عن الاتجار بالأسلحة التقليدية. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تعتمد بتوافق الآراء في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نرى أن المفاوضات كانت مثمرة بحد ذاتها، على النحو الذي يبينه التصويت اليوم.

وندرک أن مراعاة مصالح وأولويات ١٩٥ من الدول التي شاركت في المؤتمر الختامي ليست مهمة سهلة. وعليه، فليس بالضرورة أن يلي النص الذي اعتمده اليوم عبر اتخاذ القرار ٢٣٤/٦٧ توقعات الجميع. ومع ذلك، فإن النص يشكل قاسما مشتركا يلي توقعات الأغلبية العظمى من المشاركين في المؤتمر.

وكان ممكنا أن يكون نص المعاهدة أكثر قوة، على النحو الذي كان يأمل فيه معظمنا. ذلك أن تنازلات كبيرة قد قدمت أثناء عملية التفاوض، بهدف كفالة إشراك الجميع والتوصل إلى توافق مرغوب للآراء. وعلى الرغم من أن هناك قلة من الممتنعين عن التصويت من حيث الكم، غير أن نوعية الجهات الفاعلة الرئيسية التي مارست ذلك الحق هذا الصباح لا تترك لنا مجالاً للتأكد من مدى التزامها بالمعاهدة في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن يطرأ تغيير على هذه الحالة، وأن يتم التوصل إلى صيغة شاملة للجميع في المستقبل القريب.

غير كامل. وكان بودنا أن نرى شمول العديد من العناصر التي لم يؤخذ بها في الاعتبار أو كان ممكنا تعزيزها. ولن نعيد ذكر تلك العناصر، غير أننا كنا نأمل على وجه الخصوص في توفير تعريفات أكثر شمولاً للذخيرة والذخائر، والقطع والمكونات، علاوة على انطباق جميع أحكام المعاهدة عليها، وخاصة تلك التي تتعلق بتحويل الأسلحة.

ختاماً، نرى أننا حققنا ما اقترحنا القيام به عند الشروع في هذه العملية: التوصل إلى نص من شأنه أن يكرر تأكيد التزام الدول بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع أشكاله والقضاء عليه، فضلاً عن الوصول إلى صك تاريخي يمكن تعزيزه عبر التنفيذ الفعال، على أن يجري توسيع نطاقه ليشمل التطورات المستقبلية أيضاً.

السيد إيلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن لم نأخذ الكلمة في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، مراعاة لضيق الوقت. وعليه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر رئيس المؤتمر الختامي، السفير وولكوت، على جهوده الدؤوبة، وعلى العملية الفعالة والشفافة والشاملة التي تولى قيادتها طوال المؤتمر.

ونود أن نتقدم إليه بالتهنئة، ولرفيقه، وللميسرين وللوفود على اعتماد المعاهدة ليوم. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للمجتمع المدني، الذي قدم إسهامات مهمة في هذه العملية. وأخيراً وليس آخراً، نود أيضاً أن نشيد بالسفير موريتان، الذي أسهمت جهوده في جعل إبرام هذه المعاهدة ممكناً.

أيدت تركيا اعتماد المعاهدة وشاركت في تقديم القرار ٢٣٤/٦٧ بآء الذي اعتمد هذا الصباح. وبما أننا أعربنا عن آرائنا في المعاهدة في جميع مراحل العملية، فلن أكررها. نعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة، بالرغم من أنها لا تصل إلى حد الكمال، سوف تسهم في سد فراغ كبير في عمليات النقل الدولي للأسلحة بما تملكه من وسائل لتنظيم عمليات النقل

تجارة الأسلحة. ونهني فريقيه أيضاً، فضلاً عن تهنئة الميسرين والأمانة العامة. ونشكره على الطريقة البارعة والشفافة التي أدار بها المفاوضات، ونحن ممتنون أيضاً للعمل الذي اضطلع به سلفه، السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين.

تؤيد غواتيمالا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً المكسيك وكولومبيا باسم البلدان التي تشاطرهما الآراء. ونود أن نضيف بعض النقاط المحددة.

قبل كل شيء، فقد حققنا هدف إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وتأتي هذه اللحظة التاريخية تتويجاً لسنوات من العمل، وانعقاد مؤتمرين للأمم المتحدة بهذا الخصوص، فضلاً عن عدد لا يحصى من ساعات العمل هنا في نيويورك وفي العواصم على حد سواء. وعلى الرغم من أن اعتماد المعاهدة لم يكن ممكناً بتوافق الآراء، فإنه لا يزال يشكل إنجازاً كبيراً، علاوة على كونه تعبيراً عن إرادة الأغلبية الساحقة التي أبدت استعداداً لاعتماد النص يوم الخميس الماضي.

واليوم تبدأ مرحلة جديدة، بل قد تكون الأهم، فيما يتعلق بدخول هذا الصك الهام حيز النفاذ على الفور، وكفالة تنفيذه على نحو فعال، بالإضافة إلى بلوغه إلى العالمية. وتشكل هذه المعاهدة أولوية بالنسبة لغواتيمالا، نظراً لأن بلدنا والمنطقة بأسرها يعانيان من العواقب الكارثية الناجمة عن عدم تنظيم تجارة الأسلحة الدولية. ولذلك السبب، فقد كان من الأهمية بمكان تحقيق نتيجة إيجابية قوامها التوصل إلى وثيقة متوازنة تمثل للولاية المسندة إلينا من قبل الجمعية العامة، وتفي بتوقعات المجتمع الدولي. ومن شأن ذلك أن يحدث تغييراً حقيقياً في حياة الملايين من الأشخاص الذين يتضررون يومياً من العنف وانعدام الأمن الناجمين عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ولقد حققنا هدف الوصول إلى نص نهائي قادر على تنظيم عمليات نقل جميع الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فضلاً عن تغطيتها. وبطبيعة الحال، فإن النص

بما في ذلك نطاقها من حيث الأسلحة المشمولة والأنشطة، والشفافية، ولا سيما فعالية المعايير والسمات القياسية المربوطة بالبعد الإنساني. إننا ندخل الآن مرحلة التنفيذ، ونوجه الدعوة إلى التنفيذ السريع لمعاهدة تجارة الأسلحة بعدما اعتمدت.

في الختام، نود أن نضيف إلى ما تفضلت به الوفود الأخرى من الإعراب عن التقدير للعمل المتسم بالمهنية والشفافية والشمول الذي اضطلع به السفير بيتر ولكوت بصفته رئيساً لمؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، ويشمل تقديرنا، بطبيعة الحال، فريقه، والميسرين والأمانة العامة. لا يسعني إلا أنوه بالجهود التي بذلها السفير روبرتو غارسيا موريتان في المرحلة السابقة، التي أُرسي خلالها الأساس الذي نقوم فيه بعملنا. وأخيراً، أود أن أشكر منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لإسهامها المهم في العملية، سواء من حيث التوعية أو من حيث المضمون، مما عزز مداولاتنا.

السيد برنارديني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود إيطاليا أن تشكر رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، السفير ولكوت، وسلفه السفير موريتان، فضلاً عن فريقيهما، على دورهما القيادي وعملهما الشاق خلال تلك المفاوضات المعقدة.

وتتفق تماماً مع المواقف التي أعرب عنها وفدا الاتحاد الأوروبي والمكسيك. لكن أود أن أضيف بعض الملاحظات الموجزة على الصعيد الوطني.

طوال العملية بأكملها، التزم المجتمع الدولي بإبرام معاهدة قوية تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية؛ معاهدة تضمن ألا تقوض عمليات نقل الأسلحة السلام والأمن ولا تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. سوف تسهم معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدها اليوم في مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة. وسوف تحدث أيضاً فرقاً في حياة مئات الملايين من

هذه من خلال المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساعد على بناء الثقة. بيد أن قوتها الحقيقية سوف تتأتى بتحقيق عالمية الانضمام إليها وتنفيذها. وندعو جميع الوفود إلى التصديق عليها وتنفيذها بحسن نية.

السيد إراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء معاهدة تجارة الأسلحة، والبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة كبيرة من البلدان.

بهذا القرار، تصل الجمعية العامة إلى نهاية مرحلة حاسمة من عملية تاريخية لتنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية، وذلك هدف لظالما تاق إليه المجتمع الدولي بشدة بغية زيادة الشفافية ومنع ومكافحة الآثار السلبية للمعاناة الإنسانية التي يتسبب فيها تحويل الأسلحة إلى الاتجار غير المشروع في العديد من أنحاء العالم.

ويؤسفنا أنه على الرغم من الدعوات التي وجهتها الأغلبية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، فقد تعذر اعتماد النص بتوافق في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي اختتم الأسبوع الماضي. ومع ذلك، فإن تصويت اليوم تعبير عن موافقة الأغلبية الساحقة.

لا يفني النص الذي اعتمده اليوم تماماً بما كانت تعلقه شيلي من توقعات وطموحات على العملية. لدينا من قبل إطار تنظيمي مؤسسي لتجارة الأسلحة التقليدية يتمتع بمعايير عالية. ومع ذلك، نعتقد أن الصك المعتمد يمثل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ويعبر عن الالتزام القائم في ذلك المجال، وهو نتاج ما أبدته أغلبية الوفود خلال المؤتمر من روح بناءة.

يجب علينا أن نتحلى بالطموح؛ ويجب أن نعتبر هذه المجموعة من المعايير التي وضعناها لأنفسنا عتبة - قاسماً مشتركاً أدنى - يجب علينا أن نواصل تعزيزها وتطبيقها على نحو لا ينفك يزداد شمولاً في العديد من مجالات المعاهدة،

عندما يمكن استخدامها لارتكاب جريمة من الجرائم المتصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

ويجب أخذ العنف القائم على نوع الجنس في الاعتبار حتى في الحالات التي لا يغطيه فيها قانون حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. وجود معيار صريح وملزم بشأن منع العنف القائم على نوع الجنس في الفقرة ٤ من المادة ٧ يقتضي من الدول أن تتصرف بما يلزم من العناية لكفالة ألا توجه أو تحوّل عمليات نقل الأسلحة إلى جهة فاعلة من غير الدول مثل الميليشيات التي ترتكب أفعال عنف قائمة على أساس نوع الجنس.

السيد الأومني (المغرب): هتئى جميع الوفود والمجتمع المدني على اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

المغرب، كأحد الداعمين والمشاركين في مسار إعداد المعاهدة، يأسف لعدم اعتماد القرار ٢٣٤/٦٧ بء والمعاهدة دون تصويت.

ونشكر بالمناسبة السفير وولكوت، رئيس المؤتمر الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، على جهوده الحثيثة من أجل التوصل إلى توافق في جو من الشفافية والانفتاح. مشروع المعاهدة الذي قدم إلينا ليس مثاليا، ولدنا عليه بعض المؤاخذات، خصوصا في ما يتعلق بالتوازن وعدم النص صراحة على بعض المبادئ الهامة. لكن المعاهدة التي بين أيدينا، هي أحسن ما يمكن إنجازه على أساس توافق الآراء. إن إيماننا بهذا التوافق وبالعمل المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة ودعمنا للأهداف الإنسانية للمعاهدة هو ما دفعنا إلى التوقيع على مشروع القرار الذي قدم إلى الجمعية العامة اليوم والتصويت لصالحه.

ويود المغرب، الذي تحمل مسؤولياته خلال المؤتمر الأول والمؤتمر الختامي، أن يؤكد على ما يلي. أولا، تتحمل الدول المصدرة مسؤولية خاصة عن تنفيذ المعاهدة بطريقة شفافة وغير تمييزية وعادلة. ثانيا، من الأهمية بمكان أن تنضم إلى

البشر في جميع أنحاء العالم، لا سيما أشد البلدان ضعفا، وتلك المتضررة من أسوأ أنواع العنف.

تأتي معاهدة تجارة الأسلحة تعبيرا عن التقاء الجهود الدولية من أجل السلام والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية. ينبغي أن ننتقل من ذلك التقارب ونلزم أنفسنا بتعميم معاهدة تجارة الأسلحة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ونحن على استعداد لبداية طيبة مع الشركاء المتقاربي التفكير. لقد بات الآن من مسؤوليتنا أن نعمل بجد لضمان التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وتنفيذها تنفيذا تاما. وتنتقل إلى الحدث المزمع تنظيمه في ٣ حزيران/يونيه ونحن ملتزمون بإنجاحه.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أعربت أيسلندا بالفعل عن تأييدها للإعلان السياسي الذي ألقاه في وقت سابق ممثل المكسيك، لكن بالإضافة إلى ذلك تود أيسلندا أن تشكر الوفود المائة التي أيدت المبادرة المنادية بجعل العنف القائم على نوع الجنس معيارا ملزما لتصدير الأسلحة في معاهدة تجارة الأسلحة.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار العنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد الأطفال في جميع تقييمات التصدير. تلزم الفقرة ٤ من المادة ٧ الدولة الطرف، كجزء من عملية تقييم التصدير، بأن تأخذ بعين الاعتبار خطر استخدام الأسلحة التقليدية والذخائر بأنواعها أو الأجزاء أو المكونات في ارتكاب أعمال عنف خطيرة قائمة على نوع الجنس أو أعمال عنف خطيرة ضد النساء والأطفال.

لا يجوز لدولة أن تأذن بعملية نقل عندما يكون هناك احتمال أن تترتب عن العنف القائم على نوع الجنس واحد من الآثار السلبية المذكورة في الفقرة ١ من المادة ٧ (١)، على سبيل المثال عندما تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان، أو عندما تقوض السلام والأمن أو

إن روح التعاون والالتزام والحوار البناء وحسن النية التي شهدناها خلال هذه المفاوضات التاريخية بل وعلى مدى السنوات السبع الماضية تبين بوضوح رغبة المجتمع الدولي القوية في وضع معاهدة عالمية وملزمة قانونا وقوية لتجارة الأسلحة تحدد معايير دولية مشتركة لنا جميعا لكفالة التصدي بفعالية لعمليات النقل والتحويل غير المشروعين للأسلحة التقليدية.

سيساعد القرار التاريخي اليوم في إنقاذ ملايين الأرواح وتقليل المعاناة الإنسانية ومنع حدوث المزيد في المستقبل - مستقبل كان لولا ذلك سيكون محفوفًا بمخاطر التجارة والنقل غير المنظمين للأسلحة التقليدية. إن معاهدة تجارة الأسلحة ستزيد من تعزيز السلام والاستقرار والأمن في عالم دينامي التطور.

وفي حين ندرك أن نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف ليس إنجازا سهلا على الإطلاق، بالنظر إلى تنوع المصالح، فإننا نرى أن معاهدة تجارة الأسلحة تمثل على نحو قوي وواسع وعادل المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. إنها وثيقة حية سوف تتطور وتتعزيز في السنوات القادمة.

كانت بابوا غينيا الجديدة من بين المشاركين الأصليين في تقديم مشروع قرار معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عندما أنشأ القرار ٨٩/٦١ المبادئ المتفق عليها لمعاهدة ملزمة قانونا وعالمية تنظم تجارة الأسلحة. لقد ظلنا دائما ملتزمين ومتفائلين بشأن حلول يوم مثل هذا اليوم. ومن دواعي السرور أن رغبتنا وجهودنا المشتركة لم تذهب سدى.

يشعر وفدي بالارتياح إزاء المعاهدة التي اعتمدت للتو. لقد عبرت عن قدر كبير من شواغلنا الوطنية، ولا سيما بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر بأنواعها والقطع والمكونات، التي لا تزال تشكل تحديات أمنية بالنسبة لنا. نحن نتطلع إلى المعاهدة لمواصلة تعزيز جهودنا الوطنية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع في المستقبل.

هذه المعاهدة كل الدول المصدرة للأسلحة التقليدية. ثالثا، إن فاعلية هذه المعاهدة ونجاحها في تحقيق مقاصدها يتطلب التزاما دقيقا بمقتضاياتها ونسبة عالية من حسن النية في التنفيذ لتفادي أي تجاوزات عند تفعيل الالتزامات المترتبة عنها وفي تطبيق المعايير التي أتت بها. رابعا، يجب إيلاء التعاون والمساعدة أهمية بالغة من خلال توفير التمويل الملائم للصندوق الذي سينشأ بمقتضى هذه المعاهدة.

يود الوفد المغربي في الختام أن ينوه بالدور الفاعل والنشط الذي اضطلعت به منظمات المجتمع المدني منذ بداية مسار إعداد المعاهدة. كما لا يفوتنا التنويه بحرفية وتعاون أعضاء الأمانة العامة. ونطلب ختاماً أن يسجل هذا البيان ضمن محاضر هذه الجلسة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد وفد بابوا غينيا الجديدة البيان الذي أدلى به وفد المكسيك بالنيابة عن ٩٨ دولة من الدول الأعضاء.

يشكل اعتماد نص معاهدة تجارة الأسلحة من خلال القرار ٦٧/٢٣٤ بآه اليوم بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حدثا فاصلا بالنسبة للمجتمع الدولي والبشرية. ونحن فخورون بأن نكون جزءا من هذا الإنجاز التاريخي.

ويشيد وفد بلدي، شأنه شأن الوفود الأخرى، بسفير أستراليا بيتر ولكوت، بصفته رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، على قيادته القوية في المفاوضات الختامية الناجحة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، ولا سيما خلال المؤتمر على مدى الأسبوعين الماضيين. كما نشيد بسلفه، السفير غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين، لإرساء الأساس للنجاح الذي تحقق اليوم. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به المجتمع المدني في هذا الصدد. ونعرب عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الدعم التابع للسفير وولكوت، بما في ذلك مختلف الميسرين المعينين لمساعدته.

إلى معاهدة قوية ومتوازنة وفعالة لتجارة الأسلحة. ولقد فعلنا ذلك، وما يعد مقياسا للتوازن الذي تحقق أنه ما من أحد منا يشعر بالرضا التام عن النص بصيغته الراهنة.

ويرجع معظم الفضل في النتيجة النهائية لعملنا إلى رئيس المؤتمر، السفير بيتر ولكوت، وفريقه. لقد وجهوا أعمالنا خلال عملية اتسمت بالانفتاح والشفافية، واضطلعوا بدور كبير في إعداد وثيقة ختامية ليست متوازنة فحسب، بل وقوية وفعالة.

وعليه، فإنهم هم جديرون بشكرنا وتقديرنا العميق، وكذلك السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، الذي وجه جهودنا في الفترة السابقة على مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة وفي أثناء انعقاده.

ومع ذلك، ينبغي أن نكون معتدلين في تقييماتنا اليوم. فنحن لن نحقق الآثار الإيجابية التي نشدها من معاهدة تجارة الأسلحة ما لم يتم إقرارها وتنفيذها على نطاق واسع وبشكل جدي. ونعتقد أن البلدان، كبيرها وصغيرها من جميع أنحاء العالم، قد أثبتت جدية نواياها بتقييم مصالحتها الوطنية في ضوء الصالح العام وتحقيق توازن مناسب واعتماد المعاهدة بهذه الأغلبية المقنعة اليوم.

والسويد مستعدة للانضمام إلى الجهود التي تبدأ الآن للتصديق على الاتفاق ولتوفير الدعم، عند الاقتضاء، لتنفيذه على الصعيد الوطني وللتعاون في المهمة اليومية المتمثلة في مراقبة عمليات نقل الأسلحة لكي تحدث المعاهدة التأثير الحقيقي المنشود. ونحن نتطلع إلى هذا الجهد التعاوني ونتعهد بالعمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء في هذه القاعة.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يهنئ وفد بلدي، أيضا، جميع من شاركوا في المفاوضات ويعرب عن خالص شكره وتقديره للسفير بيتر ولكوت الذي تحمل العبء الثقيل لهذه العملية التاريخية. وليختنشتاين ترى أننا اعتمدنا نصا توافيقا ولكنه يمثل معاهدة قوية. ومن المؤكد أنها

ونرحب أيضا بإدراج المساءلة والشفافية وأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في المعاهدة، الأمر الذي سيعزز الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للأسلحة التقليدية. ويسرنا الاعتراف بمقتضى المعاهدة بالحق السيادي للدول في التعامل مع الأسلحة التقليدية. هذه أمور أساسية لنجاح تنفيذ المعاهدة.

ونرحب بالأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي والإقليمي في مجالات من قبيل المساعدة القانونية والتشريعية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية وتقديم التقارير وتبادل الآراء وأفضل الممارسات لتعزيز التنفيذ الفعال للمعاهدة على الصعيد المحلي وكذلك في مؤتمر الدول الأطراف في السنوات القادمة.

في الختام، ولجميع الأسباب السالفة الذكر، أيدت بابوا غينيا الجديدة اعتماد القرار ٦٧/٢٣٤ بآء بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وسوف نعمل الآن من أجل التصديق عليها.

السيد فيكس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد تماما البيانين اللذين أدلى بهما مراقب الاتحاد الأوروبي وممثل المكسيك بالنيابة عن ٩٨ بلدا.

سبقني كثيرون آخرون بالفعل في قول هذا لكن الأمر يستحق التكرار. إن ما حققناه اليوم باعتماد القرار ٦٧/٢٣٤ بآء أمر خاص جدا - معاهدة تهدف إلى الاستجابة لإحدى القضايا الرئيسية في عصرنا في مجال الأسلحة التقليدية تبشر بتحقيق أثر حقيقي على حياة ورفاه الناس العاديين في جميع أنحاء العالم. هذا إنجاز أسهمت فيه جميع الدول في هذه القاعة ولها أن تفخر بملكيتها.

ونأسف لأن بعض المشاركين اليوم ذكروا أنهم لا يشعرون أن بوسعهم قبول نتائج مفاوضاتنا، بحجة أن النتيجة غير متوازنة. لكن علينا أن نتذكر أن ولايتنا كانت التوصل

لنريده، أي أنه من المهم حقا اعتماد معاهدة دولية بعد سبع سنوات من المفاوضات بتصويت مسجل. وهذا الوضع يمثل بوضوح حدثا غير مسبوق في تاريخ المنظمة. وأفترض أن الجميع كانوا يرغبون في اعتمادها بتوافق الآراء في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة ذاته. غير أنه ولحسن الحظ، ولأننا لم تتمكن من القيام بذلك، يوجد لدى المنظمة هيئات أخرى لحل المسائل من هذا القبيل. وعلى عكس ما كان يمكن توقعه وكما أشارت بعض الوفود، فإن وفد باراغواي يعتقد أن التصويت يزيد من تعزيز كل من معاهدة تجارة الأسلحة ومنظومة الأمم المتحدة في آن واحد. وهو يظهر للدول والشعوب أن صلاحية المنظمة لا تزال قائمة ويمكنها اتخاذ قرارات على أساس مشاعر الشعوب.

وقد استمعنا بعناية فائقة إلى إيضاحات تلك البلدان لأسباب عدم جاهزية مشروع النص. واستمعنا أيضا باهتمام إلى بيانات البلدان التي تعاني شعوبها من آثار عدم وجود معاهدة دولية. وهذه الآراء ما فتئت تدعم اعتماد المعاهدة.

ولذلك، ظلت باراغواي، جنبا إلى جنب مع مجموعة كبيرة من البلدان، مؤيدة طوال المؤتمر الختامي لاعتماد مشروع النص الثالث الذي قدمه الرئيس للأسباب التي شرحها وفد المكسيك إجمالا في وقت سابق من اليوم، ونحن نؤيد بيانه. فالنظام الدولي يتطلب اتخاذ تدابير حريئة. وهذا هو أحد هذه التدابير لأن المعاهدة التي تم اعتمادها تمهد الطريق إلى الأمام في مجال كان يعاني من الجمود. ومن ثم، فإن وفد باراغواي ملتزم بحزم بتنفيذها في الوقت المناسب وتعزيزها.

السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
بداية، أود أن أهنيئ السفير بيتر وولكوت، ممثل أستراليا، على العمل المثالي الذي قام به في سبيل تحقيق ما توصلنا إليه من اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة هنا اليوم. ويود وفد بلدي

معاهدة أقوى بكثير من تلك التي كنا سنعتمدها في تموز/يوليه من العام الماضي.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتسجيل نقطة تفسير. وهي تتعلق بالفقرة ٣ من المادة ٧ بخصوص تقييمات التصدير. فبموجب ذلك الحكم، يتعين على الدولة المصدرة إجراء تقييم للمخاطر. والمادة تستخدم تعبير "خطرا كبيرا يحدث أي من النتائج السلبية" المذكورة في الفقرات السابقة. وقد أعربنا عن قلقنا إزاء استخدام تعبير "خطر كبير" أثناء المفاوضات لأننا نرى أنها كلمة غامضة لحد ما وتشير إلى أن الدول المصدرة، في سياق إجراء هذا التقييم، قد لا يتعين عليها تقييم احتمال حدوث الخطر فحسب ولكن ربما يتوجب عليها أيضا أن تضع في الاعتبار عوامل أخرى سيتم عندئذ تغليب هذا الخطر عليها.

غير أننا نرى، الآن وبعد أن شهدنا اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، أنه جرت معالجة تلك الشواغل لأنه، وفقا لقواعد المعاهدة، فإن النسخ بجميع اللغات متساوية في الحجية. وبالنظر في النسخ باللغات الأخرى، نشعر بالارتياح لعدم وجود غموض من هذا القبيل. وبالنظر في النسخة الفرنسية، على سبيل المثال، والتي تشير، عند ترجمتها حرفيا، إلى "خطر راجح"، وفي النسخة الإسبانية، التي تشير إلى "خطر جلي"، أو حتى في النسخة الروسية، والتي ينبغي، على حد علمنا، ترجمتها إلى "خطر شديد"، نرى أنه يتضح فعلا أنه، وفقا لأحكام المعاهدة، ينبغي عند إجراء تقييم للمخاطر أخذ النتائج السلبية المذكورة في الفقرة ١ من المادة ٧ وحدها، وليس أي عوامل أخرى، في الاعتبار. ونحن نعتبر ذلك نقطة تفسير مهمة جدا.

وبعد إثارة هذه النقطة التقنية إلى حد ما، نود مرة أخرى أن نشكر جميع الوفود. ونحن نتطلع إلى عملية تصديق سريعة ودخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيد ريكاردو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يرى وفد باراغواي أننا قد نجد أنفسنا اليوم في وضع ربما لم نكن

التقليدية. وجنوب أفريقيا تتطلع إلى دخولها حيز النفاذ في الوقت المناسب وإلى تطبيقها على نحو فعال.

السيد شين دونغ ايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. ونثني على الجهود الكبيرة التي بذلها السفير وولكوت، رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، وفريقه، وكذلك الأمانة العامة والميسرون خلال الأسبوعين الماضيين.

ونقدر أيضا المرونة التي أبدتها المشاركون في المؤتمر. وأعتقد أن كل وفد قدم تنازلات قدر الإمكان في حدود ولايته بطريقة بناءة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في وضع صك ملزم قانونا يشتمل على معايير دولية عالية لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية.

وباعتماد هذه المعاهدة الجديدة اليوم، فإننا نقرب بخطوة كبيرة من هدفنا المتمثل في المراقبة الفعالة للنقل غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة على الصعيد العالمي. وفي نهاية المطاف، فإنها سوف تعزز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، فضلا عن حقوق الإنسان.

وتسمح المعاهدة أيضا لكل واحد منا أن يفهم بوضوح ما يجب القيام به على أرض الواقع. وقد حان الوقت الآن لجعل المعاهدة واقعا حقيقيا، لجعل كل جهودنا المبذولة هنا وعلى مدى العقد الماضي أكثر جدوى. إننا نأمل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وأن تسهم في إحداث تغيير حقيقي في حياة الناس.

السيدة أندرسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.71).

أيضا أن يشيد بسلفه، السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، لعمله الرائد بشأن مشروع نص المعاهدة.

ووفد بلدي يرغب في أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن عدد كبير من الدول في وقت سابق اليوم.

لا يزال نهج جنوب أفريقيا نهجا يقوم على التوصل إلى معاهدة قوية وفعالة. ولا يزال هدفنا يتمثل في أن المعاهدة ينبغي أن تحدث تغييرا ذا مغزى في التجارة القانونية في الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي بوضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم هذه التجارة.

ومعاهدة تجارة الأسلحة هي صك دولي يسد فجوة واضحة كانت موجودة في النظام العالمي لتحديد الأسلحة التقليدية. فهي تضع قواعد ومعايير عالية ستلتزم بها الدول عند النظر في عمليات نقل الأسلحة. وبالتالي، فإنها تهدف أيضا إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. والهدف من المعاهدة التي اعتمدها هو الإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي والحد من المعاناة الإنسانية.

وستقوم الركيزة الأساسية للمعاهدة على شرط أن الدول الأطراف المحتملة ينبغي أن تضع تشريعات وطنية فعالة لمراقبة نقل الأسلحة التقليدية ونظم لتحديد الأسلحة وكذلك مبادئ توجيهية إدارية وطنية رسمية وهيئات تفتيش وطنية وتدابير إنفاذ عملية، بما في ذلك تدابير عقابية للتصدي للانتهاكات في المجالات التي لا توجد فيها تدابير كهذه بالفعل.

وستتوقف نجاح المعاهدة إلى حد كبير على أحكامها ذات الصلة بتنفيذها، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات متابعة منتظمة للدول الأطراف للنظر في تطبيق المعاهدة وحالتها، وكذلك مؤتمرات دورية للسماح باستعراضها. واعتماد المعاهدة يفتح فضلا جديدا في التجارة العالمية في الأسلحة

العمل مع جميع الدول الأطراف لتنفيذ تلك المعاهدة الهامة حتى تتمكن من إحداث تغيير في حياة الناس كما التزمنا بذلك، في بداية تلك العملية.

السيد دا كروز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية) : ترحب أنغولا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة هذا الصباح، وترى أنها تشكل معلما هاما بالنسبة لنا جميعا. وتوضح حقيقة تصويت قسم كبير من الدول الأعضاء مؤيدة للمعاهدة بوضوح، رغبة المجتمع الدولي منذ أمد بعيد في إبرام صك ملزم قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم. أولا، كانت لدى أنغولا بعض التحفظات، نظرا لعدم اعتماد الوثيقة بتوافق الآراء، ونحن نرى بأنه لا ينبغي اعتماد صكوك بهذا الحجم وذلك النطاق عن طريق التصويت، ولكن بتوافق الآراء. حيث نخشى أن تواجهنا بعض التحديات غير المتوقعة أثناء تنفيذها، ونحن بحاجة للمضي قدما.

إن أنغولا قد كافحت بلا كلل من أجل تعزيز السلام والأمن في أفريقيا ومنطقتها دون الإقليمية. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتقد بأن المعاهدة سوف تشكل أداة هامة لمنع انتشار الصراعات في أفريقيا. ومع ذلك، نود أن نرى بنودا واضحة لأحكام تتعلق بمعالجة مسألة الحصول على الأسلحة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، وكذلك الحق في الدفاع عن السلامة الإقليمية.

ونود أن نكرر بأن لأنغولا تشريعات واضحة فيما يتعلق بالتجارة غير المشروع بالأسلحة داخل أراضيها. ونحن على استعداد للعمل بشكل وثيق وتعاوني مع المجتمع الدولي، فيما يخص السعي للتنفيذ الكامل للمعاهدة.

من ثم، فإننا نغير تصويتنا من أجل الانضمام إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء من خلال التصويت مؤيدين.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بمناسبة اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، يود وفد

إن اعتماد الجمعية العامة اليوم لمعاهدة تجارة الأسلحة تتويج لسنوات من العمل الشاق، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في الأسبوع الماضي. للمرة الأولى، لدينا صك دولي ينظم الاتجار في الأسلحة التقليدية. ولدى المعاهدة التي اعتمدها القدرة على الإسهام بشكل كبير في إحلال السلام والاستقرار الدوليين. وتضم أحكاما مهمة، إذا ما نفذت بشكل فعال، فستقلل المعاناة الإنسانية وتنقذ الأرواح.

تتضمن المعاهدة الجديدة أحكاما مهمة بخصوص حقوق الإنسان والتحويل والشفافية والمساءلة. ترى أيرلندا، بأن أحكام الفقرة ٣ من المادة ٦، تكتسي أهمية خاصة ونحن نتشاطر فهم سويسرا فيما يتعلق بنطاقها وتطبيقها.

كما جعلنا أيضا من هذه المعاهدة معاهدة قابلة للتعديل، مما يمكننا من تعزيزها، ومن خلال تنفيذها، تكييفها مع التطورات المستقبلية. وفي حين كنا نفضل أن يذهب النص إلى أبعد من ذلك في بعض المجالات، فإننا ندرك بأن المعاهدة هي نتاج حل وسط. ونأمل أن يمكن هذا الحل الوسط أكبر عدد ممكن من الدول من التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة حتى تتمكن من الشروع في العمل الأساسي المتمثل في تنفيذها.

أود أن أشكر رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، السفير وولكوت، على الطريقة المفتوحة والشاملة التي أجريت بها المفاوضات، وأعرب عن التقدير للمشاركة البناءة من جانب جميع الذين شاركوا في هذه العملية. كما نود أن نثني أيضا على الدور الذي يضطلع به ممثلو المجتمع المدني فيما يخص إبرام هذه المعاهدة من خلال دعوتهم على مدى سنوات عديدة، ومن خلال انخراطهم مع الحكومات والوفود.

لقد قمنا ببداية جيدة اليوم. ويتحول تركيزنا الآن إلى ضمان النفاذ المبكر للمعاهدة، حتى تتمكن من تنفيذ أحكامها لتحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها اليوم. إن أيرلندا تتطلع إلى

وما لم تهيئ الدول الظروف السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تقلل من الطلب على الأسلحة، سيكون لتحديد الأسلحة أثر محدود، وسيظل هدف نزع سلاح التجارة غير المشروعة بالأسلحة أمرا بعيد المنال.

كما يود وفد بلدي أن يسجل في المحضر موقفه بشأن بعض الأحكام الواردة في المعاهدة. إن وفد بلدي يفهم أن المقصد من عبارة "الحد من المعاناة الإنسانية"، المشار إليها في المادة ١، يشمل أساسا حماية الأرواح البشرية. وإدراج نوع واحد فقط من أنواع العنف في نص المعاهدة، أي "العنف القائم على أساس جنساني"، يلحق الضرر، في تقديرنا، على نحو محدد وتمييزي بالعديد من ضحايا الفظائع المستهدفين بحكم انتمائهم العرقي أو عنصرتهم، أو معتقداتهم السياسية أو الدينية أو آرائهم الأخرى. وأي تقييم واقعي من حيث الفقرة ٤ من المادة ٧، سيتطلب لدى تنفيذه، ضرورة مراعاة جميع أنواع العنف بغض النظر عن أسسها. إن الكرسي الرسولي يفهم مصطلح "نوع الجنس" وفقا لبيانه التفسيري لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي أدلى به في بيجين أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. الرئيس بالنايبة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

الكرسي الرسولي أن يؤكد من جديد التزامه بالمبادئ الشاملة التي وجهت مواقفه في مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. ولا يمكن اعتبار تجارة الأسلحة مسعى اقتصاديا مشروعاً مثل أي مسعى آخر. ولا يمكن أبدا اعتبار نقل الأسلحة أمرا لا يجب الاكتراث له من الناحية الأخلاقية. حيث تتطلب هذه العمليات لنقل الأسلحة تقييما صارما، على أساس معايير أخلاقية تقوم على الكرامة الإنسانية، وتعزيز الفائدة العامة.

إن الأهم فيما يخص جميع حالات نقل الأسلحة، واجب تجنب المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن. والعلاقة بين العنف والأسلحة أكثر من مجرد حادث عرضي. حيث تتطلب معاناة الضحايا تقديم كل أشكال المساعدة لهم.

ويظل النقل التعسفي للأسلحة تهديدا خطيرا للسلم والتنمية، ولا سيما في المناطق الأكثر فقرا في العالم. ويمثل العدل والسلام الشرطين المسبقين الأساسيين لتحقيق التنمية البشرية الحقيقية، ويشكلان أكثر الوسائل فعالية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وفقا لذلك، تستدعي الصلة بين نزع السلاح والتنمية، توجيه أكبر قدر من الموارد البشرية والمادية للتنمية.

إلى الحد الذي تنعكس فيه بعض تلك المبادئ في المعاهدة، فإننا نرى بأن اعتمادها يشكل خطوة في اتجاه إرساء ثقافة المسؤولية والمساءلة في العالم.

وبينما يؤمل أن يؤدي تنفيذ المعاهدة إلى إعادة توجيه المجتمع الدولي وفقا للمبادئ التي ذكرت للتو، لا تزال ثمة في نص المعاهدة فجوات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالتركيز بشكل أكبر على امتيازات الدول، أكثر من التركيز على كرامة وحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص، وغلبة الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية وعدم كفاية وضع مبدأ الاكتفاء، ومساعدة الضحايا والحاجة للحد من الطلب على الأسلحة.